اقتصاد

٣ آلاف تاجر وصناعي سرقوا كهرباء خلال ثمانية أشهر

| قصي أحمد المحمد

كشفت تقارير حول سرقات الكهرباء في المؤسسة العامة للتوزيع عن عدد الضبوط المنظمة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠١٨، حيث تم تسجيل ١٨٥٥١ ضبطاً، منهم ٣١٤٢ ضبطاً بحق تجار وصناعيين.

وبحسب بيانات الدورات الأربع الأولى من العام الحالي، والتي (حصلت «الوطن» على نسخة منها)، سجلت مؤسسة توزيع الكهرباء تنظيم ٢٠٣٩ ضبطاً في شهر حزيران منها ١٢٤٣ ضبطاً «أحادي منزلي»، و٢١ ضبطاً «منزلي ثلاثي» و٦٣٩ ضبطاً «أحادي غير منزلي»، و٦٨ ثلاثي غير منزلي، و٦٨ ضبطاً لمركز تحويل.

وخلال شهر آب سجلت البيانات في مختلف المحافظات ١٥٠٥ ضبوط، منها ٩٠٣ ضبوط أحادي منزلي، و٨ ضبوط منزلي ثلاثي و٥٠٥ ضبوط أحادي غير منزلي و٤٣ ثلاثي غير منزلي و٤٦ ضبطاً لمركز تحويل.

وبلغت أكبر كمية مسروقة من بين الدورات الأربع من هذا العام، في الدورة الثانية، حيث سجل تنظيم ٥٢٢٧ ضبطاً، على حين سجل في الدورة الأولى تنظيم ٤٩٨٩ ضبطاً، وفي الدورة الثالثة تم تنظيم ٤٧٩١ ضبطاً، وفي الرابعة سجل ٣٥٤٤ ضبطاً.

وبالنسبة لمحافظة دمشق، فقد بلغت القيمة المالية للكهرباء المستجرة بشكل غير مشروع ما يزيد على ٢٩٧ مليون ليرة سورية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، وحسب جداول البيانات المصدرة من مديرية كهرباء دمشق، تبين أن القيمة المذكورة زادت على الفترة ذاتها من العام الماضي والذي سجل خلاله ٢٧٥ مليون ليرة سورية.

إلا أن البيانات المصادق عليها المنظمة أغفلت المخالفات المنظمة بحق الصناعيين وأصحاب مراكز التحويل، حيث حددت البيانات عدد الضبوط المنظمة بحق أصحاب المنازل والمحال والمكاتب التجارية، ليبلغ عدد الضبوط المنظمة لها حتى نهاية آب الماضي ٣٦٣٢ ضبطاً، منها ٣٢٢٧ ضبطاً سجل على أصحاب المنازل، و٤٠٥ ضبوط نظمت بحق أصحاب العدادات التجارية.

وخلال الفترة ذاتها من عام ٢٠١٧ سجلت كهرباء دمشق ٣٠٩٩ ضبطاً منها ٢٧٢٦ ضبطاً بحق أصحاب العدادات المنزلية، و٣٧٣ ضبطاً بحق أصحاب العدادات التجارية، ما يشير إلى زيادة واضحة في عدد الضبوط المنظمة خلال عام ٢٠١٨.

وفي سياق متصل، رد مدير في الكهرباء لـ«الوطن» أسباب الارتفاع في عدد الضبوط المنظمة بحق حرامية الكهرباء هذا العام إلى زيادة الحملات المكثفة وخاصة بالتزامن مع تحسن الظروف الأمنية في أغلب المحافظات.

وأشار إلى أن زيادة حالات الاستجرار غير المشروع للمناطق العشوائية أدت إلى زيادة عدد الضبوط المنظمة، منوهاً بضرورة تعديل مضمون المادة ٢٣ من قانون الاستثمار من أجل تخفيف الأعباء عن المواطنين المقيمين في تلك المناطق، وخاصة أن أغلبهم من ذوي الدخل المحدود.

مع العلم أن «الوطن» قد تحدثت عن الموضوع مسبقاً.

أكثر من ٨٠,٥ ألف شركة تمارس أعمالها في سورية

١٢٣ ألف تاجر في سورية ١١٪ منهم فقط يحق له الترشح

٢١٠ ألاف عامل مسجل بالتأمينات من القطاع الخاص

| علي محمود سليمان

بلغ عدد الشركات المسجلة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأمانات السجل التجاري ٨٠٥٩٩ شركة، تمارس أعمالها، تتوزع بين مساهمة مغفلة ومحدودة المسؤولية وقطاع مشترك وقطاع العام وتضامنية وتوصية، فيما بلغ عدد المنتسبين إلى الغرف التجارية السورية ١٢٣٧٤٠ منتسباً، مع وجود ٤٧٦ ألف سجل تجاري وصناعي فردي.

وخلال الاجتماع الذي عقد مساء أول أمس في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع رؤساء وأعضاء اتحادات غرف التجارة السورية بالمحافظات، تم الكشف عن نتائج عمل مديرية الشركات بالوزارة لأتمتة عمل الشركات السورية ومعرفة واقعها ودورها في الحياة الاقتصادية والقوانين الناظمة لها.

وكشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي بالأرقام والإحصائيات عدد الشركات التي تمارس عملها داخل سورية، مشيراً إلى العمل لتخفيض المدة الزمنية اللازمة لإنجاز طلبات التسجيل ومنح السجل التجاري بحيث أصبحت المدة وسطياً لا تتجاوز الأسبوع في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ إلى أن غدت يوماً واحداً منذ بداية عام ٢٠١٧، وتمت أتمتة العمل وأرشفة جميع وثائق وأضابير الشركات في مديرية الشركات وتزويدها بتجهيزات جديدة من (حواسب- ناسخات- طابعات) والعمل لساعات إضافية خارج أوقات الدوام الرسمي وكذلك العمل يوم السبت ما جعل ساعات العمل الفعلية تصل إلى ١٢ ساعة عمل يومياً وتحفيز العاملين في مديرية الشركات وتشجيعهم عبر المكافآت المالية التي تصرف لهم، ورفع تقارير عمل أسبوعية وعقد اجتماعات بشكل دائم لمناقشة وضع العمل وتحقيق هذا الإنجاز

ولفت الغربي إلى أن عدد المنتسبين لغرف التجارة السورية لغاية ٢٠١٨/٩/٣ من الدرجات الأولى والثانية والثالثة ممن يحق لهم الترشيح في جميع المحافظات هو ١٣٥٤٧ مرشحاً، بينما يبلغ عدد من يحق لهم الانتخاب المسجلين في جميع الدرجات ١٢٣٧٤٠ مقترعاً.

وبين الغربي أنه بالرغم من العدد الكبير للشركات وأصحابه فإن عدد عمال القطاع الخاص المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية بمختلف المحافظات السورية يقدر بحوالي ٢١٠ آلاف عامل وعاملة فقط وفق المعلومات المتوفرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأشار الغربي إلى ضرورة الالتزام بالضوابط التي تسمح بالتحقق من شروط مزاولة المهنة، منها أن يكون قد زاول مهنة التجارة أو الصناعة لمدة ٥ سنوات متتالية أو مدة سنتين إذا كان من خريجي الجامعات أو المدارس العليا وضرورة الالتزام أيضاً بالضوابط للانتساب إلى الدرجة الممتازة والأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بغرف التجارة بشكل منفصل لكل درجة، مشيرا إلى أن الحكومة بصدد إلزام التجار الذين يحق لهم الترشح والانتخاب بتسجيل عاملين على الأقل في التأمينات، وذلك بحسب مصادر حكومية تحدثت لـ«الوطن» سابقاً، بغية تطبيق ضوابط ومعايير تضمن وصول أشخاص أكفاء إلى مجالس الإدارة، علماً بأن الأمر أثار اعتراض تجار، ووصفه البعض بأنه غير قابل للتطبيق ويخالف قانون الغرف ويمنع ٩٠٪ من التجار من الترشح، ومن خلال حسبة بسيطة للأرقام التي تحدث بها الوزير الغربي نجد أن أقل من ١١٪ من التجار المنتسبين للغرف يحق لهم الترشح فقط.

الحكومة بصدد إلزام التجار بتسجيل عاملين بالتأمينات واعتراض من التجار

مساعٍ لزيادة التبادل التجاري مع البرازيل

| هناء غانم

أكدت مصادر في وزارة الصناعة لـ«الوطن» وجود مساعٍ لفتح باب التعاون وزيادة التبادل التجاري بين سورية والبرازيل رغم بعد المسافة، وأن البداية ستكون بالتعاون في مجال الأدوية ومختلف المنتجات الزراعية وعلى رأسها البن والسكر والمطاط، والمنتجات الصناعية وأهمها السيارات.

وأوضح كتاب للصناعة مزمع إرساله إلى رئاسة مجلس الوزراء (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أهم ما يمكن تصديره إلى البرازيل، وخاصة زيت الزيتون، إضافة إلى الصناعات اليدوية التقليدية والألبسة، وصابون الغار، والعديد من المواد الغذائية من فول مدمس وحمص بالطحينة ومخللات وقمر الدين وفواكه مجففة وحلاوة وطحينة والبن والزعتر والسكر والذرة والشعير.. وغيرها من المواد.

وأوضح الكتاب أن أهم الزراعات في البرازيل هي قصب السكر والبن والكاكاو والصويا والمطاط والخشب الأحمر، في حين اتجهت السياسات الصناعية في البرازيل إلى الاهتمام بشقين، الأول هو الاهتمام بالصناعات البسيطة القائمة على المواد مثل التعدين وهو ما يمكن التعاون فيه مع المصانع في سورية، حيث بلغت منتجات الصلب أكثر من ٢٧ مليون طن سنوياً، إضافة إلى التعاون في مجال الصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، أما الشق الثاني الذي بينه الجانب البرازيلي فهو الصناعات الثقيلة المتقدمة حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعة السيارات والطائرات، لذا من الممكن أن يكون هناك علاقات متبادلة ضمن هذا الإطار.

ولفت الكتاب إلى أن البرازيل اليوم قامت بخطوة مهمة تتركز على تفعيل علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع سورية لتكون شريكاً أساسياً في إعادة الإعمار.

من الجدير ذكره أن الحكومة البرازيلية أبدت استعدادها لبذل الجهود الحثيثة في رفع العقوبات عن سورية، عبر المنصات الدولية وفتح آفاق التعاون في جميع المجالات تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والبحث في إمكانية تعزيز التعاون الصحي بين سورية والبرازيل لا سيما في مجالات الدواء والتجهيزات الطبية.

مقترحات «مداد» لإعادة هيكلة الاقتصاد والإدارة للحدّ من الفساد والهدر

قوى فاسدة وجماعات ضغط ومصالح وأصحاب أيديولوجيات يعوقون الهيكلة

| الوطن

سلّط مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» الضوء على إعادة الهيكلة الاقتصادية والإدارية، من حيث الواقع والشروط والتحديات والصعوبات، مقترحاً إستراتيجية عمل وطنية وصفها بالجريئة، وذلك ضمن ورقة «وجهة نظر» نشرها المركز أمس للباحث الدكتور مدين علي (أستاذ جامعي متخصص بالاقتصاد) بعنوان «إعادة هيكلة الاقتصاد والإدارة في سورية: كمدخل إستراتيجي لضبط المال العام والحد من الفساد».

استهل الباحث ورقته (أطلعت عليها «الوطن») بالإشارة إلى أن الاقتصاد السوريّ الآن يقف على مفترق طرق، إذ يواجه تحديات مصيرية، وضعت صُنّاع القرار والمسؤولين عن إعداد الخطط والبرامج التنموية في مواجهة مع استحقاقات كبرى، من جهة ما يتعلق بالقدرة على إعداد برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية قابلة للتنفيذ، من كل ذلك إلى القدرة على تقديم إجابات مقنعة على تساؤلات باتت مطروحة بقوة، بعد أن استعادت الدولة السورية معظم أراضيها، وبدأت معركة الاقتصاد والتنمية وإعادة الإعمار.

وبحسب الورقة تظهر تحديات اقتصادية كبرى، بالغة التعقيد، بسبب الخسائر الفادحة في الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تسببت بها الحرب، وما أدت إليه من تطور خطير في حجم العجوزات المالية، ومن ثم في حجم الديون والالتزامات الداخلية والخارجية، الواجبة السداد على الدولة السورية، إلا أن التحدي الأخطر الذي أطلّ رأسه بقوة على مستوى مؤسسات الدولة السورية، والهياكل الإدارية والتنظيمية، هو حالة التبلّد واللامبالاة التي باتت تستحكم بالكوادر والنخب الإدارية، من كل ذلك إلى ظاهرة التكلس الرهيب التي أصابت مختلف المستويات في الهياكل الإدارية، والبنى المؤسسية التي باتت عاجزةً بأغلبيتها عن تمثّل روح العصر، بل غير قادرة على التكيف مع تحولاته المعرفية والاقتصادية... وغير ذلك، ولا حتى استيعاب منتجاته التقنية والتكنولوجية، التي باتت تفرض نفسها بصورة مكثفة على مختلف السياقات والأطر المؤثرة في أداء البنى الاقتصادية والإدارية ثم في جدواها وفاعليتها.

وفي الواقع، إن تلك الاستحقاقات النوعية الكبرى، لم تكن غائبة عن تصورات الحكومات السورية المتعاقبة التي شخصتها وأدركتها منذ مطلع عام ٢٠٠٠، إذ اتجهت نحو تبني مقاربات مختلفة وإستراتيجيات عمل وبرامج تنفيذية خاصة، من جهة تطوير البنى المؤسسية، ورفع المستوى، وتحسين النوعية والأداء للهياكل الإدارية والمؤسسية والتنظيمية في مختلف الوزارات والمؤسسات.

إستراتيجية جريئة

اقترحت الورقة تحت عنوان «إستراتيجية عمل وطنية جريئة» القيام بعملية مراجعة تحليلية نوعية للكثير من الهياكل والبنى الإدارية والمؤسسية في سورية وتتضمن إعادة تقييم واقع هذه الهيئات والبنى بصورة عاجلة وسريعة على أسس علمية، وعبر مؤشرات قياس كمية ونوعية دقيقة، تساعد في تحديد جدوى هذه الهيئات ومدى ضرورتها في ضوء التحولات الداخلية والخارجية الراهنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتأكد من أن الظروف التاريخية، والضرورات العملانية والعملية التي استلزمت استحداثها تاريخياً، مازالت مستمرة وقائمة حتى اللحظة الراهنة، سواء أكان ذلك بصورتها التاريخية أم بصيغ نوعية معاصرة مختلفة.

كما تتضمن تحديد دقيق للمردود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الهيئات والهياكل الإدارية والإشرافيّة؛ ذلك في ضوء ما انتهت إليه الوقائع والمعطيات بعد سنوات الحرب الثماني التي التهمت إلى جانب الفساد أغلبية الحصاد التنموي والتراكم الرأسمالي، لما يزيد على خمسة عقود من التقشف والصبر والتضحية للشعب السوريّ.

وبينت الورقة أن عملية المراجعة والتقييم للهياكل والبنى الإدارية والمؤسسية ليست غاية بذاتها؛ بل هي مقدمة للبدء بعملية جراحية تنتهي إلى دمج بعض الهياكل والبنى الإدارية والتنظيمية والاقتصادية على أسس علمية، وليس على أسس وقواعد الجمع الحسابي والمحاسبي الاختزالية، وتصفية أو حلّ الكثير من الهياكل والبنى والهيئات الاقتصادية الإدارية والتنظيمية التي يتبين عدم جدواها، والتي لا يمكن أن تكون مجدية.

من الواقع

ذكرت الورقة أن الهياكل الإدارية والقانونية والبنى التنظيمية في سورية تتوزع بين هياكل وبنى قديمة وتاريخية، كان لها دور كبير في تحقيق اختراقات تنموية تاريخية مهمة، ولعبت في الوقت ذاته دوراً مهماً في توطيد دعائم بناء الدولة، وبين هياكل إدارية وبنى تنظيمية أخرى حديثة النشأة والتشكل، جاءت بأغلبيتها في سياق برنامج الإصلاح والتطوير الإداري الذي بدأ منذ مطلع عام ٢٠٠٢، إلا أن عملية تقييم موضوعية جرت انطلاقاً من مؤشرات قياس كمي ونوعي لجدوى الكثير من هذه الهياكل والبنى الإدارية والتنظيمية، ومن ثم تقييم النتائج أو المخرجات النهائية التي انتهت إليها عملية الإصلاح والتطوير، تظهر بوضوح أن أغلبية هذه الهياكل والبنى تعاني بصورة واضحة من الضعف والترهل، وانخفاض مستوى الأداء، بل إن أغلبيتها باتت تشكل تحدياً كبيراً لعملية الإصلاح والتطوير من خلال استنزاف المال العام من دون أي عائد أو جدوى تنموية اقتصادية أو اجتماعية تُذكر، فقد تحول الكثير منه إلى مؤسسات وهياكل، تم تجييرها وتحويلها إلى مراكز نفع ونفوذ خاص لجهات وقوى مختلفة.

إضافة إلى تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة من دون أي حاجة أو مسوغات اقتصادية أو مالية أو تنموية لذلك، وتعقيد العمل البيروقراطي وزيادة عدد الحلقات الوسيطة في الدولة، ما أدى إلى هدر المال العام والوقت، وزيادة مساحة دائرة ممارسة الفساد والمحسوبيات والمكاسب والاسترضاء والاستقواء وغير ذلك، والضغط وخلق المزيد من الأعباء على الموارد الاقتصادية، وموارد الموازنة العامة للدولة.

تشير هذه المعطيات إلى أن عملية إعادة الهيكلة للكثير من تلك الهياكل الإدارية والبنى التنظيمية في هذه اللحظة التاريخية التي ستتم فيها إعادة تشكيل وجود الدولة السورية ودورها باتت ضرورة إستراتيجية، لابد من فهمها والتعاطي معها بمسؤولية وطنية وإرادة جمعية، تتحلى بالشجاعة والإحساس بمستوى عالٍ من المسؤولية والأخلاقية.

شروط وصعوبات

بينت الورقة أن عملية إعادة الهيكلة للبنى الإدارية والمؤسسية والتنظيمية، لا تعد من الناحية التنفيذية عملية بسيطة وسهلة، بل بخلاف ذلك، هي عملية مركبة ومعقدة، تحتاج لتوافر مجموعة من الشروط الموضوعية والمتطلبات مثل وجود حامل سياسي نوعي يمتلك الحس السليم والتفكير الخلّاق أو المبدع، وتبني السلطة السياسية العليا في الدولة السورية للمشروع، وتقديم الدعم والمساندة اللازمة لإنجازه، ووجود رؤية وطنية واضحة، وأهداف محددة في الأجل القصير والمتوسط والطويل مبرمجة في أطر زمنية معينة، وتوافر بيئة وفضاء عام إيجابي، يساعد في إطلاق المبادرات وفتح باب المشاركة للجميع ما يساعد في إنجاز المهمة التاريخية.

إضافة إلى وجود إطار تشريعي منسجم ومتماسك ومرن وحيادي، وتوافر قاعدة تقنية وتكنولوجية متقدمة، يمكن الانطلاق منها والتأسيس عليها، وفصل واضح بين السلطات يساعد في عملية تقييم الأداء وقياس مستوى الإنجاز؛ ذلك كمدخل عقلاني وعملاني يساعد في تفعيل أدوات الرقابة والمحاسبة هذا من جانب، وتوفير الشروط الموضوعية لحياة سياسية طبيعية من جانب آخر، وعقلنة الدور التدخلي للجهات الوصائية والرقابية والإشرافية في الدولة، وأخيراً وجود إدارة علمية رصينة، تتولى عملية إعادة الهيكلة والتغيير، تمتلك القدرة على تحديد البدائل والسياسات التي تساعد في الوصول بدقة إلى الهدف.

أما الصعوبات والتحديات التي ستواجه عملية إعادة الهيكلة فهي كثيرة، بسبب أطراف متعددة وقوى متضررة منها القوى الفاسدة وجماعات الضغط والمصالح والأطراف المستفيدة من استمرار وجود بعض الهياكل والبنى الإدارية والإشرافية القائمة، وبعض أصحاب الإيديولوجيات الذين يعتقدون أن تضخم الجهاز البيروقراطي والتوسع في البنى الإدارية والمؤسسية، يعد مدخلاً لعملية تحديثية، تساعد في إنتاج المشروعية اللازمة لتحديث البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والطامحين للوظيفة العامة، والراغبين في العمل في القطاع العام ومؤسسات الدولة، وبعض الفئات غير المؤهلة علمياً ولا معرفياً التي تجد في استمرار القطاع العام بما هو عليه، فرصة إما للإثراء أو للعيش ولو بالحد الأدنى.